مسافر يطا

الموقع والمساحة

تقع في الجنوب باتجاه الشرق قليلا من محافظة الخليل بين النقطة (35.20666,31.39966) من الشرق و (35.10675,31.38178) من الغرب وتقع ما بين الشارع الاستيطاني 317 وخط الهدنة بالجنوب وحدود ارض يطا مع السموع في الغرب وحدود ارض يطا مع الكعابنة والجهالين، وتبلغ مساحتها 55 ألف دونم.

<u>تاريخ المسافر مع الاحتلال</u>

نظرا للموقع الجغرافي لمسافر يطا المحاذي لهضبة النقب فقد تعرضت لهجمات العصابات الصهيونية التي كانت تسعى للسيطرة على النقب حيث هاجمت منطقة مسافر يطا وتم احتلال أكثر من 60% من مساحة مسافر يطا خيثت تهجير قرى القريتين، وبيوض، والمخبيه، ومضارب المخيزن، ومزرع الزير وغيرها، وتم مهاجمة قرى جنبا والمركز والحلاوه والفخيت والمجاز والتبان وحرق المحاصيل التي كانت مجموعة على البيادر وذلك في شهر ايار من عام 1950 الا ان هذه القرى صمدت.

عام 1954 هاجمت قوات الاحتلال قرية جنبا واعدمت اثنين من السكان واثنين من الحرس الوطني الاردني

وهذا موثق بلجان التحقيق الدولية ولجان التحقيق الداخلية الاسرائيلية.

عام 1966 هاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلي قرية جنبا والمركز اثناء حرب السموع ودمرت عشرات البيوت المبنية من الحجارة، وهذا موثق بلجان التحقيق الدولية والاسرائيلية.

عام 1967 هاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلي قرية المجاز وعلى أثر ذلك استشهد مناضلين، عام 1971 هاجمت قوات الاحتلال قرية جنبا ودمرت اثنين من بيوت القرية بحجة ايواء مطلوبين.

عام 1980 تم اعلان الجزء الاكبر منطقه عسكرية مغلقة بمساحة 35 ألف دونم وتضم 12 قرية.

عام 1985 تم مهاجمة قرى جنبا والمركز والفخيت وتم تدمير معظم البيوت في هذه القرى وقام بحملات مصادرة واسعة ضد ممتلكات الاهالي وخاصة الاغنام، وخلال الاعوام التالية استمرت المصادرة والاغلاقات بهدف ترحيل السكان من قراهم مما اطرهم للعيش بالكهوف وفي خيم بالشعاب.

عام 1993 اقيم معسكر للجيش الاسرائيلي بالقرب من المنطقة على الخط الاخضر بالقرب من قرى المركز وجنبا، وأدى قيام هذا المعسكر الى تدمير واسع بالأراضي الزراعية والممتلكات وترهيب الاهالي بحجة التدريب العسكري

قيام الاحتلال بمحاولة تهجير الاهالي واللجوء الى محكمة الاحتلال

في نهاية عام 1999 اصدر الاحتلال امر اغلاق 99/6 والقاضي بأغلاق منطقة المسافر وقام بتوزيع اخطارات بذلك الامر ينذر الاهالي بالرحيل، وفي بداية عام 2000 قام الاحتلال بإغلاق المنطقة واحضر قوات كبيرم من الجيش مع عشرات الشاحنات والحافلات، وقام بمصادرة جميع حاجيات المواطنين وتحميلها بالشاحنات والقائها بالقرب من الشارع الالتفافي 317 بالقرب من قرية الكرمل في حين هرب معظم السكان بالجبال ومن استطاع الامساك بهم نقلهم بالحافلات الى نفس المكان الذي القيت به حاجيات المواطنين .

وبقي المواطنين متمسكين في قراهم، واطبق الاحتلال الحصار على هذه القرى، ولجا السكان الى محكمة العدل الاسرائيلية بالقدس ومثل مجموعة من السكان امام المحكمه قاضي خاص هو شلومو ليكر على نفقتهم الخاصة، ومجموعة خاصة مثلهم مؤسسة حقوق المواطن في اسرائيل،

اصدرت المحكمة امر احترازي ببقاء الناس في قراهم .

عام 2012 اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي في حينه ايهود براك امر بتهجير ثمانية قرى هي (جنبا، المركز، الحلاوه، الفخيت، التبان، المجاز، اصفيات، خلة الضبع).

عام 2013 تم التوجه الى محكمة مرة اخرى والتي بدورها قبلت الالتماس، الا ان المحكمة احالت الامر الى قاضي وسيط للوصول الى حل بين الاهالي والجيش .

عام 2015 تم تشكيل مجلس قوي مسافر يطا، رفض المجلس الوساطة والتي كانت تهدف لأخلاء المنطقه لاجل التدريبات العسكرية مقابل عمال زراعية محدودة بالسنه .

في 2022/3/15 كان هناك جلسة محكمة والتي قدمنا جميع الاثباتات التي طلبتها المحكمة .

في 2022/5/4 اصدرت المحكمة برفض الالتماس بالتالي السماح للجيش بأغلاق المنطقة وترحيل السكان.

انتهاكات الاحتلال بحق السكان

خلال السنوات العشرين الماضية ومن خلال الدعم المقدم من قبل مؤسسات المجتمع المدني والحكومية تم القيام بتحسين ظروف حياة الناس من بنى تحتية ومنشات خاصة الا انها بقيت تحت قهر الة الاحتلال

والتي كانت دوما عرضه للاخطارات والهدم والتدمير والمصادرة وممكن توثيق الانتهاكات التي قام المجلس بتوثيقها منذ 2016/1/1 حتى الان كالاتي

م	نوع الانتهاك	عدد الانتهاكات	ملاحظات	
1	اخطارات وقف عمل	410		
2	اوامر هدم وازالة	26		
3	مصادرة وحجز ممتلكات	89		
4	هدم بيوت ومنشات	265		
5	اعتداءات المستوطنين	780		
6	تخريب وتقطيع شبكات مياه	9		
7	اغلاق وتدمير طرق	22		
8	اصابات ومخلفات جيش الاحتلال	1		
9	مصادرة خلايا شمسية	22		

الاراضي والممتلكات

جميع الاراضي في مسافر يطا هي اراضي خاصة جزء كبير منها تقع ضمن كواشين الطابو العثمانية والجزء الاخر هناك تسجيلات ماليه منذ زمن الاردن

عدد السكان

يبلغ عدد سكان في قرى مسافر يطا 2900 نسمه وهم موزرعين على القرى كالاتي :

م	القرية	عدد السكان	عدد العائلات	ملاحظات
1	جنبا	420	66	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
2	المركز	130	18	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل

3	الحلاوه	220	28	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
4	الفخيت	220	24	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
5	التبان	120	16	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
6	المجاز	380	54	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
7	اصفيات	300	41	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
8	خلة الضبع	120	15	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
9	الطوبا	210	27	ضمن منطقة إطلاق النارومهددة بالاستيطان
10	مغاير العبيد	30	5	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالاستيطان
11	المفقره وصاروره	250	33	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالاستيطان
12	سمري	45	9	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالاستيطان
13	شعب البطم	340	48	خارج منطقة اطلاق النار ومهددة بالاستيطان
14	الركيز	90	16	ضمن منطقة اطلاق النار ومهددة بالترحيل
15	بئر العد	20	4	خارج منطقة اطلاق النار ومهددة بالمستوطنين

16	سدة الثعله	150	19	جارج منطقة اطلاق النار ومهددة بالاستيطان
	المجموع	3000	423	

المستوطنات في مسافر يطا واهمية مسافر يطا بالنسبة للاحتلال

وقعت يطا ضمن خطة الون الاسرائيلية في السبعينات وهي الخطة القائمة على اقامت مستوطنات مع قواعد عسكرية للسيطره على المناطق المهمة في الضفة الغربية، وبما ان مسافر يطا تقع في نهاية سلسة جبال الخليل وهي مطلة على النقب فتعتبر السيطرة عليها جزء من خطة الدفاع عن النقب حيث تبلغ ارتفاعها في منطقة لصيفر وبئر العد 900 م عن مستوى سطح البحر فهي مطلة على بئر السبع ومعظم النقب، لذلك سعى الاحتلال للسيطره على هذا الجزء والممتد من لصيفر حتى ام الخير (خربة الكرم) واقامة مستوطنات عليه، فكانت البداية ان سيطر على موقع الجيش الاردني والدرك في منطقة لصيفر واقام عليها معسكر للجيش ومن ثم تحولت الى مستوطنة بيت ياتير، وكذلك بدا في نقطة عسكرية في منطقة ام الخير وحولها لمستوطنة كرمئيل، وبعد ذلك من اجل تسهيل اجراءات اقامة مستوطنات مابين كرمئيل وبيت ياتير (منطقة راس الشفا)، قام باعلان هذه الاراضي اراضي دولة وبعد ذلك وعند دخولها ما يعرف بالخط الازرق قام بتاجيرها للمستوطنين .وعليه فانه يوجد الان في مسافر يطا تسع مستوطنا منها اربعة عمل الاحتلال على تقنينها وهي (كرمئيل ' ماعون،سوسيا، بيت ياتير)

ومستوطنتان جاري العمل على تقنينها وهي (افيجايل، ومتسبي يائير)

وثلاث مستوطنات عباره عن يؤر زراعية وهي (حوفات ماعون، نوف نيشر، العطارية)

الاثار الجغرافية والديمغرافية للمستوطنات في مسافر يطا

ان وجود هذه المستوطنات عملت على فصل منطقة مسافر يطا بمحيطها الطبيعي بمدينة يطا والقرى الاخر بجدار استيطاني يمتد من لصيفر حتى ام الخير, وكذلك وجود حوالي الف واربعمائة مستوطنه في هذه المستوطنات قلب التركيبة الديمغرافية لمسافر يطا والتي لم يكن يعيش فيها أي يهودي قبل عام 1980، وكذلك عمل على حصار الخرب مابين هذه التجمعات مثل بئر العد وشعب البطم وقواويص والمفقره وقرية التوانه .

تاثير وعربدة المستوطنين وعربدتهم على السكان

الاستيلاء على الاراضي المخصصة للرعي ومنع الاهلي من رعي اغنامهم بها

قطع الطرق والاستيلاء على كثير من الطرق الرابطة بين الخرب

الاعتداء على الخرب وخاصة القريبة من المستوطنات مثل قواويص وشعب البطم والمفقره

رعي الاراضي المزروعه وتخريب الاشجار وتقطيعها

واقع مسافر يطا الحالي وافاق التمكين وتعزيز الصمود بوجه الة الاحتلال

القطاع الاقتصادي ومصدر الدخل

- تعتمد الاسر مسافر يطا على الثروة الحيوانية وهناك تقريبا 20 الف رأس من الغنم تشكل مصدر الدخل الرئيسي للعائلات وسر صمود المواطنين في قراهم، الا انها ونتيجتا لسياسات الاحتلال والمستوطنين الذين استولوا على القسم الاكبر من المراعي، وقيام الاحتلال مؤخرا من عمل جدار عازل حرم القطعان من الوصول الى المراعي، والارتفاع الفاحش في سعر الاعلاف وكذلك استمرار الجفاف في المنطقة مما شكل عامل اضافي في تدمير هذا القطاع .

- وهذا القطاع يحتاج الى اغاثه بشكل عاجل ليتمكن من الصمود وعدم الانهيار وذلك من خلال

1 - دعم الاعلاف بشكل عاجل، من خلال توفير الاعلاف بشكل طارئ ووضع خطة لاستدامة هذا القطاع من خلال توفير اعلاف باسعار مناسبة، من خلال رفع الضريبه، ودعم قطاع انتاج الاعلاف .

2 – توفير صندوق لدعم قطاع الثروة الحيوانية ودرء المخاطر .

3- توفير مياه لخدمة قطاع الثروه الحيوانية باسعار مقبوله .

4- عمل وحدة خدمات بيطرية وتطوير الارشاد البيطري في المنطقة، وتحسين جودة الخدمات البيطرية والمساعده في القضاء على الامراض التي تسبب انهيار للقطاع .

5 – دعم الطعومات غير المقدمة من قبل الخدمات البيطرية مثل كلاميديا، وميكوبلازما والتي تشكل خسائر فادحة لهذا القطاع .

الثروة النباتية

تعتمد الاسر على المحاصيل الشتوية والتي كانت تساعد في دعم عليقة الاغنام ومؤخرا ولمواجة الة الاستيطان في الاستيلاء على الاراضي كان هناك توجه لزراعة الاشجار المثمره حيث تم زراعة اكثر من 12000 شجره زيتون وغيرها خلال الاعوام الاخيره وهناك نماذج ناجحة في كل من قواويص وشعب البطم وجنبا والمركز وغيرها ومن اجل تطوير ودعم هذا القطاع وتعزيز الصمود في وجه المحتل نحتاج الى مايلي : -

1 - شق طرق زراعية بطول 50 كم لتمكين الناس من الوصول الى اراضيهم .

2- استصلاح اكثر من 5000 دونم وتعميرها وزراعتها بالاشجار المثمرة .

3 – ترميم وانشاء ابار لجمع المياه بواقع 100 بئر مياه .

4- تاهيل الاراضي الخاصة بزراعة المحاصيل .

5- تسييج الاراضي الاراضي، وتوفير الارشاد الزراعي

6- دعم التعاونيات الزراعية وتوفير الجرارات الزراعية والماكنات الزراعية الاخرى.

قطاع الحكم المحلي

تم استحداث هيئة محلية من الحكومة الفلسطينية باسم مجلس قروي مسافر يطا عام 2015 ومنذ ذلك التاريخ اخذت على عاتقها تطوير المنطقة ودعم صمود الناس وللقيام بواجبها تحتاج الى مايلي : -

1 – توفير معده هندسية (باكر) .

2- توفير صهريج لنقل المياه .

3 – توفير سيارة حركة رباعية الدفع .

4- تخصيص اعتماد مالي للمجلس للقيام بواجباته .

5- فرز وانتداب عدد 3 من الموظفين للعمل بالجلس ولا سيما ان الاعباء الملقاة على عاتقه كبيره

قطاع المياه

شكلت المياه منذ زمن هاجس وقلق للاسر وكانت احى العوامل المساعدة للاحتلال بتهجير الناس حيث ان تكلفت كوب المياه الواحد كانت اكثر من 50 شيكل، الا انه وبعد قيام المجلس تم عمل شبكة مياه بالتعاون مع مؤسسة العمل ضد الجوع الا انها لم تسلم من الاحتلال حيث قام بتدميرها اكثر من مرة .

حيث يقوم المجلس بشراء المياه من بلدية الكرمل ومجلس قروي التوانه ومجلس قروي ام الخير وتكون تكلفة المياه على المجلس وفق الاتي :

م	البند	التكلفة	ملاحظات
	سعر المياه من المصدر / م3	4.2	
	تكلفة ضخ المياه / م3	1	كهرباء حيث يوجد هناك 3 مضخات
	تكلفة الفاقد / م3	1.5	طول الشبكة ومنتشره في مناطق غير مؤهوله واستمرار اعتداء الاحتلال والمستوطنين

	تكلفة الصيانه والمتابعة / م3	1	حيث القرى بعيدة ومتناثره وطرق غير مؤهلة
	المجموع	7.7	أي بيع الكوب الواحد باقل من تكلفته الحقيقية ب 1.7 شيكل

وبلغ عدد المشتركين حتى الان 160 مشترك، تتوفر المياه بواقع 20 م3 لكل مشترك شهريا، حيث ما يتم توفيره من المياه سنويا 36000 م3

ولتطوير هذا القطاع نحتاج مايلي :-

1 – رغم ان تعرفة سعر المياه ب 6 شيكل الا ان تكلفته على المجلس اكثر من ذلك لذلك نحتاج الى توفير 20 الف كوب من المياه مجانا سنويا على الاقل .

2- تزويدنا بفتحة مياه خاصة ورفع كمية المياه الموردة .

3- المساعدة في دعم وتطوير شبكة المياه الحالية

قطاع التعليم

يوجد في المنطقة 5 مدارس اربعة مدار اساسية و واحده ثانوية وجميع هذه المدارس مهدده بالهدم ويتعرض المدرسون القادمون من خارج المنطقة لمضايقات الاحتلال والمستوطنين بشكل يومي، وكذل تنقل التلاميذ الى المدارس من قراهم يواجه صعوبة من الاحتلال والعوامل الجوية ولذلك يحتاج قطاع التعليم الى مايلي : -

1 – توظيف ابناء المنطقة بالمدارس ولا سيما هناك العديد من الخريجين من كافة التخصصات .

2- توفير سيارات فان رباعية الدفع عدد 4 لنقل التلاميذ الى مدارسهم .

3- تكثيف المناصرة والضغط الدولي على الاحتلال لمنع هدم المدارس .

4- توظيف مرشد من ابنائ المنطقة في كل مدرسة .

5- فتح رياض اطفال وتطوير المدارس القائمة .

قطاع الصحة

يوجد في المنطقة خمسة عيادات صحية اثنتان كرافانات وثلاثة من البلوك المسقوف بالزينكوا وفي الوقت الحالي هناك عيادتان تعملان يوم بالاسبوع من قبل منظمة اطبتاء بلا حدود والاخريات غير عاملات لذلك يحتاج هذا القطاع لمايلي :

1 - توظيف لكل عياده ممرضه او ممرض و قابله من ابناء المنطقه

2- توظيف طبيب او اكثر ليتناوب على الدوام في هذه العيادات

3- توفير سيارة اسعاف رباعية الدفع مجهزة للطواريء

5- اقامة مركز صحي متكامل في قرية التوانه.

قطاع الطرق والمواصلات

تعاني طرق المسافر من الاعتداءات المتكره من قبل الاحتلال وهي طرق ترابية وعره تسير هعليها الجرارات الزراعية وسيارات رباعية الدفع والتي معظمها مشطوبه وهي عرضة للمصادره حيث خلال الشهر الاخير تم مصادره اكثر من خمسين سياره وهذا القطاع يحتاج الى مايلي :

1 – تاهيل الطرق الرئيسية وشق طرق رابطة بين القرى .

2 – السماح بتحويل سيارات البيك اب وترخيصها زراعيا واعفائها من الجمارك لانه هي السيارات الوحيده المناسبه لهذه المنطقة وهي سيارة نقل وعائلة في نفس الوقت .

3- توفير

قطاع الطاقة الكهربائية

تتوفر الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية والتي توفرها مؤسسة كومت مي وهذه الكهرباء مدفوعة الثمن بما يقدر 0.6 شيكل / كيلو واط وتوفر للاسره مايقدر ب 2.5 كيلوواط يوميا وذلك لا ستدامة النظام، الا ان هذه الطاقة المتوفره تفي بالحد الادنى من حاجيات الاسر ولا تلبي أي قطاع انتاجي اوخدمي لذلك يحتاج هذا القطاع الى مايلي : -

1 – العمل على مد شبكات الكهرباء حسب الامكانيات .

2- العمل على عمل خلايا طاقة شمسية مركزية لكل قرية بقدرات عالية 3– انشاء مؤسسة فلسطينية لتدير هذا القطاع.

قطاع الخدمات والتوظيف

لا يوجد قطاع خدمات في مسافر يطا سواء التجارية او الحرفية او الى ما ذلك لذلك يحتاج هذا القطاع: -

1 – دهم هذا القطاع من خلال المساعدة في دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

2- تفريغ 100 شخص من ابناء المنطقة وتوزيعهم عل القرى حسب حجم القرى وذلك للمساعدة في حراسة هذه القرى والتواجد الدائم بها ولا سيما ان اعتداءات المستوطنين ازدادت بشكل متسارع على تلك القرى.

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

2022/5/15

الموضوع: ملخص للوضع القانوني في مسافر يطا بعد القرار الأخير

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية في القدس المحتلة، التماسا مقدما من أهالي 12 تجمعاً سكنياً في مسافر يطا جنوب الخليل بالضفة الغربية المحتلة، ضد قرار الاحتلال إعلانها مناطق" إطلاق نار" أو ما يسمى مناطق (918) كإشارة لتلك المناطق التي أعلنت لإطلاق النار، ما يعني هدمها وتهجير الآف الفلسطينيين.

جاء ذلك بعد مضى ما يقارب 22 عاماً على التقاضي بخصوص هذه المناطق والتي تشكل ما يزيد عن 30 الف دونم تضم كل من قرية (جنبا، والمركز، والحلاوة، والفخيت، والتبان، والمجاز، ومغاير العبيد، وصفى الفوقا والتحتا، والطوبا، وخلة الضبع، والمفقرة)

واستند هذا القرار على مجموعة من الأسباب غير الصحيحة والتي جاءت فقط لتخدم المشروع الأستيطاني التوسعي والذي يهدف لإفراغ المنطقة من الفلسطينيين، بالرغم من تقديم كل الأدلة والبراهين التي تثبت وجود السكان الفلسطينيين في المنطقة بشكل دائم، إلا أن القرار ذهب باتجاه عدم وجود السكان بشكل مستمر في المنطقة، وادعى بان وجودهم عبارة عن تواجد موسمي غير دائم.

ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أنه قد تم التقدم من قبل المحاميين الذين يمثلون اهالي التجمعات في مسافر يطا بما يعرف (بطلب جلسة نقاش اضافي أو إعادة النظر، وهذا يعني انه يوجد مساحة قانونية جديدة، إلا أنها ضيقة لدى الملتمسين لإثارة دفوع قانونية أو نقاط جوهرية أو إشكالية قضائية معقدة أو جديدة قد تؤثر في مسار الملف، والتي يتم النظر فيها من قبل خمسة عشر قاضياً، ما يعطي فرصة أكبر لإستمزاج وجهات النظر المختلفة لدى القضاة والتي قد تعيد النظر في الرفض الذي صدر، خاصة أن رفض الالتماس فيه مخالفة جسيمة و واضحة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقرارات الدولية الصادرة عن أجهزة هيئة الأمم المتحدة سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن او حتى القرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، وبالتالي فإن هذه الجلسة قد يتم إعادة تصويب القرار من خلالها بما ينسجم والقانون الدولي الإنساني ، أو قد تؤكد المحكمة على القرار السابق، وبالتالي تكون هنا أمام حالة استنفاذ كامل لكل الطرق القانونية ومن ثم يمكن التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية بصفتها محكمة صاحبة اختصاص تكميلي.

وتنفيذ القرار يعني بالضرورة أنه سيتم هدم هذه التجمعات السكنية وتهجير أهلها في خرق واضح لقواعد القانون الدولي الإنساني والتي تمنع على المحتل تهجير السكان بشكل قسري سواء بشكل فردي أو جماعي كما ورد في المادة49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وفي مواضيع أخرى من القانون الدولي الإنساني والتي تمنع وتحرم مثل هذا الإجراء الموصوف بموجب القانون الدلي الإنساني على أنه جريمة حرب.

ولما كانت المحكمة الجنائية الدولية هي جهة قضاء تكميلي وفقا لمبدأ التكامل، فهذا يعني ضرورة استنفاذ كافة الطرق القانونية محلياً قبل اللجوء إلية وهذا ما حصل بالفعل، حيث تعتبر المحكمة العليا آخر ما يمكن اللجوء الية محلياً، وقرارها يعتبر قطعيا وباتاً، ولذلك فمبوجب نظام روما الأساسي الصادر عام 1998 وتعريجاً على المفهوم العميق لمبدأ التكامل فانه يكون للمحكمة الجنائية الدوالية صلاحية التحقيق والنظر في أي دعوى قضائية ما لم تكن هناك دولة تدعى وقوع تلك الدعوى في نطاق القضاء فيها أو في حالة اخفاق الدولة في الاضطلاع بذلك الدور او عدم اكتراثها به، أو في حالة توافر سوء النية، هنا تتدخل المحكمة الجنائية الدولية لضمان تحقيق العدالة.

يعد تجريم نقل وترحيل الدولة المحتلة لجزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، من القواعد الثابته في القانون الدولي وباعتبار ان إسرائيل قد استولت على الأراضي الفلسطينية بالقوة، خاصة في حرب يونيو/ حزيران 1967، فإن إسرائيل بموجب القانون الدولي تعتبر دولة احتلال، وهذا يعني انطباق معاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

كما أن السلوك والممارسات الاستيطانية الاسرائيلية تنتهك معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949، وخاصة المادة"49" في فقرتها السادسة التي تنص على أنه " لا يجوز لدولة الاحتلال ان تُرحل أو تنقل جزاءً من سكانها المدنيين الى الارضي التي تحتلها" إضافة الى نص المادة " 8/2/ب/8" من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تحظر نقل رعايا الدولة المحتلة الى الأراضي التي تحتلها.

كذلك الحال بالنسبة للمادة "53" من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة "46" من اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907، بجرفها لأراضي الفلسطينيين الزراعية، وتدمير بيوتهم بقصد تهجيرهم قسراً، والاستيلاء على ممتلكاتهم الخاصة .

بالإضافة إلى انتهاكه العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، فإن الاستيطان الإسرائيلي متناقض مع عدة مبادئ في القانون الدولي، أولها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو مبدأ ناشئ عن حظر استعمال القوة في العلاقات الدولية الذي تنص علية الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

باعتبار دولة فلسطين طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وباعتبار تهجير السكان قسراً يعد من جرائم الحرب التي تعاقب عليها المحكمة الجنائية الدولية ، وباعتبار سكان المنطقة في مسافر يطا قد استنفذوا كل الطرق القانونية محلياً ولم يتم انصافهم وفقا لمبدا التكامل، فإنه من الممكن ممارسة الحق بالتوجه الى المحكمة الجنائية الدولية لرفع قضية بخصوص جريمة الحرب التي ارتكبت في مسافر يطا، كجريمة تهدف لاستكمال البرنامج الاستيطاني التوسعي والممنهج والذي يهدف الى افراغ المنطقة من سكانها الأصليين بما يتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

المصدر: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان